وضع الحرية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

محمد مطيع
كاتب ومحلل اقتصادي.

باعتبار قيمة الحرية الاقتصادية مكونًا حيويًا لكرامة الإنسان والاستقلالية والتمكين الشخصي فإنها تعد غايةً بحد ذاتها، وعلى نفس القدر من الأهمية؛ توفر الحرية الاقتصادية صيغةً مُثبتةً للتقدم والنجاح الاقتصادي.

تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -التي تمتد من شواطئ المغرب الأطلسي إلى شواطئ اليمن على بحر العرب- أهميةً مركزيةً في الشؤون العالمية، تضم المنطقة بعضًا من أقدم الحضارات في العالم. ومع ذلك؛ فإن معظم اقتصاداتها ليست حرة، ورغم الموارد الطبيعية الهائلة، فإن معظم السكان المحليين يعانون بسبب نِسب فقرٍ وبطالةٍ مرتفعةٍ وفوارقَ اجتماعيةٍ شديدةٍ.

إذ وفقًا لمؤشر الحرية الاقتصادية السنوي لمؤسسة التراث The Heritage Foundation؛ لا يوجد في المنطقة أي دولة "حرة" من الناحية الاقتصادية، ثُمَّ إن الإمارات العربية المتحدة وقطر هما الوحيدان المُصنَّفتان على أنهما اقتصادات "حرة إلى حد بعيد" في المنطقة، تعتبران الأكثر ثراءً بين الدول وتتمتعان بمستوى معيشيٍّ مرتفع مقارنةً مع سائر دول المنطقة. أما بالنسبة إلى غالبية الدول الأخرى في المنطقة فلا تزال مصنفة حسب مؤشر الحرية الاقتصادية على أنها "حرة إلى حد ما" أو

"غير حرة إلى حد ما"، مع تصنيف الاقتصاد الجزائري على أنه "غير حر". أما دول أخرى مثل سورية وليبيا والعراق واليمن لا يزال تصنيف الحرية بهم معلقًا بسبب الصراعات والحرب المستمرة.

إن المشكلات البنيوية والمؤسساتية متعددة في مختلف دول المنطقة نتيجة للتدخل الحكومي المفرط، ولا يزال نمو القطاع الخاص متخلفًا كثيرًا عن المستويات المطلوبة لتوفير فرص اقتصادية كافية للنمو السكاني. ثُمَّ إن التدفقات التجارية بين دول المنطقة ما زالت منخفضة للغاية، مما يشير إلى الافتقار إلى بيئة اقتصادية حرة فعالة. وعلى الرغم من الجهود الحكومية في العقود الماضية لتلبية المطالب الشعبية من أجل المزيد من الحرية، إلا أن الحل لم تتحسن البتة.

نتيجةً لانعدام الحرية الاقتصادية، تعاني المنطقة ضعفًا شديدًا في النمو الاقتصادي وتضخمًا مرتفعًا بنسبة 8%، ومعدلَ بطالة مرتفعًا بنسبة 9.8% (لا سيما بين الشباب بمعدل 25%)، مع تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب جائحة كورونا؛ اتضحت هذه الاختلالات البنيوية أكثر وأصبح هناك سبب ملح جدًا لتمرير إصلاحات اقتصادية وسياسية عاجلة لكي لا تعرف المنطقة موجة احتجاجات جديدة.

إن التساؤل المطروح هو: لماذا باءت جميع الجهود الحكومية للتنمية الاقتصادية في المنطقة بالفشل؟

الوضع الراهن في المنطقة:

يُعَدُّ مؤشرُ الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث الأمريكية أو معهد فرايزر من أهم المؤشرات التي يلقي إليها المستثمرون الأجانب نظرةً قبل أن يقرروا نقل أعمالهم وأموالهم إلى إحدى الدول، إلا أن مؤشرات دول المنطقة الحالية لا تشجع هؤلاء المستثمرين كثيرًا على ذلك. إن القيود المفروضة على حركة رأس المال، المحلية والدولية على حد سواء، تقوِّض التخصيص الفعال للموارد وتحد من الإنتاجية، وتشوه عملية صنع القرار الاقتصادي. يمكن للقيود المفروضة على الاستثمارات العابرة للحدود أن تحد من كل من التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال، وبالتالي تقلِّص الأسواق وتقلِّل فرص النمو.

إن الحرية الاقتصادية هي المدى الذي يستطيع المرء أن يمارس فيه نشاطًا اقتصاديًّا دون تدخل حكومي؛ فهي تقوم على الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي والحق في الاحتفاظ بما تكسبه وضمان حقوق الملكية للفرد. ومنطقةُ "مينا" تعيش نقيض هذا، تُدَارُ اقتصادات المنطقة لعقود على يد حكومات ضخمة تهيمن على النشاطات المالية والتجارية كما تفعل في جميع المجالات الأخرى، رغم فشل

هذه السياسات العامة السيئة، إلا أن صناع القرار لا زالوا يعيدون نفس الأخطاء مرارًا وتكرارا؛ إذ إن الإشكال في نظرهم ليس في السياسات بحد ذاتها بل في مدى تطبيقها، وتتمثَّل حلولهم دائمًا في المزيد من التدخل الحكومي لإنعاش الاقتصاد وحماية السوق المحلية.

إن كُل من الإدارة الحكومية للاقتصاد عن طريق اللوائح التنظيمية المكثفة، وغلق الأسواق أمام الأجانب، ومزاحمة القطاع الخاص، وحماية السوق المحلي، تنتج حكومات ضخمة فاسدة، وركودًا اقتصاديًّا حادًّا وتفاوتاتٍ اجتماعيةً واقتصاديةً صعبةً. كذلك فإنَّ حكومات المنطقة لرواد الأعمال والتجار من استخدام مواهبهم وطموحاتهم وبراعتهم لبدء الأعمال التجارية وتحقيق النمو، أدى إلى خلق نخبةٍ من الفاسدين يتحكمون باقتصاد البلد ويحاولون الاتكال على سلطة الدولة لمنع المنافسة وجعل الأمور أصعب على الآخرين للدخول للسوق والتنافس معهم تجاريًا واقتصاديًا. ونتيجة لهذا، تحول معظم المواطنين إلى العمل في القطاع غير الرسمي، وارتفعت نسب التضخم والبطالة، وظهرت انقسامات في المجتمع، وتولد سخط شعبي على حكومات المنطقة.

انطلق الربيع العربي لأسباب اقتصادية بقدر ما كان لأسباب سياسية، وقد كانت المظاهرات في جميع أنحاء المنطقة مدفوعة بشكل خاص من قبل الشباب المحبطين غير القادرين على إيجاد عمل مناسب أو إطلاق مشاريعهم الخاصة؛ فأصحاب الامتيازات يتمتعون بعلاقات ونفوذ تساعدهم في تجاوز الحواجز البيروقراطية المعقدة والمكلفة لتأسيس أعمالهم الخاصة والحصول على أفضل الوظائف. ولَّدت كل هذه العراقيل والضغوطات انفجارًا في عام 2011 م، ثُمَّ إن الاستمرار في نفس أخطاء السابق لن يجعل المنطقة أفضل بل سيؤدي إلى انفجار آخر قد يودي بالمنطقة إلى وضع أسوأ من السابق.

استغلال الوضع الحالي لتمرير إصلاحات اقتصادية مهمة:

تمثل جائحة (Covid-19) تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى مختلف الاقتصادات العالمية، إذ يسود القلق من التبعات الاقتصادية التي ستنتج من الإغلاق الناتج عن الجائحة. رغم ذلك، هناك فرصة سانحة لدول المنطقة إذا استغلوها جيدًا قد تتحول هذه الجائحة من نقمة إلى نعمة على اقتصادات المنطقة، وهذه تبدو هي الفترة المناسبة من أجل تغييرات اقتصادية جذرية في منطقتنا؛ تغييرات تساهم في خفض التدخل الحكومي وتوفير المزيد من الحرية الاقتصادية لشعوب المنطقة.

لكل جانب من أبعاد الحرية الاقتصادية تأثير كبير على النمو الاقتصادي والازدهار، فبدون حرية اقتصادية لن تعرف مجتمعاتنا الازدهار والتقدم. حسب معطيات مؤسسة التراث فإن

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تظهر لنا أن المجتمعات الأكثر حرية اقتصاديًا تتمتع بأعلى معدلات الازدهار في العالم، وأعلى نصيب من الدخل الفردي، ومعدل فقر جد منخفض، ويعيش مواطنيها مدة أطول، ويستفيدون من بيئة نظيفة، وهم أكثر الناس سعادة، وأقل المجتمعات تمييزًا ضد المرأة.

في الـ 30 سنة السابقة كانت الصين تعتبر مصنع العالم؛ تعتمد الاقتصاد العالمي وسلاسل التوريد العالمية بشكل كبير على الصين، إلا أن عمليات الإغلاق التي تمت اليوم من أجل مواجهة الفيروس قد أدت إلى اختلالات شديدة في سلاسل التوريد العالمية، أوضحت هذه الأزمة للشركات العالمية الحاجة الملحة إلى إيجاد بديل، أي بديلًا من الاعتماد حصريًّا على الصين، ارتأت أنه يجب عليها البحث عن مناطق تصنيع مختلفة أكثر جاذبية تساهم في خفض اعتماد الشركات العالمية على الصين.

يتضح لنا من خلال هذه المعطيات السابقة أن العالم بعد الجائحة سيشهد حركية كبيرة لرؤوس الأموال، وللاستفادة منها ينبغي لدول المنطقة أن تهيِّئ نفسها جيدًا من أجل جذب المستثمرين والشركات العالمية للمنطقة. وأهم النقاط التي يجب على صناع القرار العمل على تحسينها تتمثل في تحسين وتمتين المؤسسات الرسمية، ورفع القيود التجارية بين الدول وداخلها، والاعتماد على سياسة تجارية منفتحة، وتسهيل عملية تأسيس الأعمال التجارية، وحماية حقوق الملكية، وزيادة دور القطاع الخاص في القطاعات الرئيسة للاقتصاد، ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية، وجعل سوق العمل أكثر مرونة. ستساهم هذه الإصلاحات في تحرير اقتصادات المنطقة تدريجيًّا؛ مما سيساهم في رفع الحواجز أمام عامة الناس وسيساهم في خلق الفرص للجميع وتحقيق مشاركة واسعة للسكان في النشاط الاقتصادي.